إشراك الجمهور في عملية الموازنة

تعتبر المجتمعات الديمقراطية ان إشراك المجتمع المدني في العمليات التشريعية وعمليات مراقبة تنفيذ موازنة الدولة، هي من الضروريات لما لهذه المجتمعات المدنية من فعالية كونها المرشد الأساسي لكيفية تسيير الدولة.

ولقد أصبحت هذه المشاركة في عمليات مراقبة الموازنة، مطلباً حكومياً بقدر ما هي مطلب شعبي.

إن للمجتمع المدني رأياً ومشاركة في الموازنة، ومن الضروري حصوله على المعلومات ليتمكن من الضغط، عبر لجان تشارك في النقاش، وفي المقابل هناك ضرورة لخلق وعي حول الموازنة ومراقبتها لتكوين فكرة عن السياسة العامة، تساهم في تنظيم حملات التوعية من مؤسسات الرأي العام، وكذلك ممارسة المراقبة والضغط من قطاعات شعبية ونقابية وأصحاب المهن الحرة والجمعيات النسائية والبيئية وغيرها...

إن حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإعداد الموازنة وكيفية صرف الأموال العامة التي تحتفظ بها الهيئات العامة وتديرها، أصبح يخضع لمبادىء صارمة في الدول الديمقراطية، مما يفسح المجال لمحاربة الفساد ومنع مسبباته، فيسهّل الطريق أمام المحاسبة والمساءلة. وتنص دساتير بعض البلدان على وجوب توفير مثل هذه المعلومات لعامة الناس، ولا يستثنى من هذه الأحكام إلا المعلومات التي قد تمس الأمن القومي.

إن رقابة المجتمع المدني للبرلمان تدفع أعضاءه للعمل على رقابة أعمال السلطة التنفيذية والتزامها بتحقيق مصالح واحتياجات جميع أفراد المجتمع.

إن الإنفتاح على المجتمع المدني ومساهمة هذا الأخير في عملية الموازنة، تحضيراً ورقابة، يعزز الفعالية والشفافية، ويمكنه من مساعدة البرلمان على قلق بعض القطاعات في المجتمع باعتماده سياسات فعّالة لا سيما لجهة الموازنة، والمجتمع المدني هو أيضاً وجه من الخبرات، يمكن للبرلمان الإستفادة منه، وعلى سبيل المثال مصادر منظمات المجتمع المدني المستقلة لمعلومات مفيدة، ولتحاليل تلقي الضوء على عملية الإعداد والإقرار والتنفيذ والمراقبة، ومن الأهمية بمكان، على ضوء ما تقدم، إشراك المجتمع المدني من خلال الإستشارات وجلسات اللجان النيابية.

وما دام المجتمع المدني، بما يحقق من دخل وإيرادات، أو بما ينفق من هذا الدخل أو هذه الإيرادات، هو هدف الضريبة والرسوم، وما دامت الأموال العامة هي بالدرجة الأولى أموال الأفراد لأنها إقتطاع من مداخيلهم فالسهر على هذه الأموال هو واجب عليهم، كما السهر على أموالهم الخاصة، ولهم الحق في مراقبة إستعمال الضريبة، وطلب تأدية الحساب عنها.

مهمات المجتمع الأهلي والجمعيات:

واجبات المجتمع الأهلي تأسيس جمعيات تُعنى بحقوق المستفيدين من خدمات عامة، والدفاع عن المستهلكين على المستوى الوطني والمحلي، والمساهمة في تكوين رأي عام فاعل لمراقبة أعمال الدولة، وكيفية صرف الموازنة، وذلك من خلال شبكات من الجمعيات بالتعاون مع النقابات والهيئات المهنية، مع العلم أن الثورة في وسائل الإتصال تستطيع أن تخلق رأياً عاماً ضد التجاوزات والهدر والفساد، وتُحدث تحولات نوعية في وعي الشعب لمشاكله، كما أنها تشكّل عامل ضبط للسلطة الحاكمة وللإدارة العامة في أداء وظائفها.

كما أن من واجب السلطة، إطلاع المواطنين على موازنات الدولة والبلديات والمؤسسات العامة، لأن إيراداتها هي أموالهم، ونفقاتها هي لخدماتهم، ودور المواطن لا ينتهي عند ممارسة حق إنتخاب النائب، ولكنه يبدأ من هذا التاريخ، فهو مسؤول عن المشاركة والمحاسبة لأنه الرقيب الأول عن أعمال السلطة، وحقوق المجتمع المدني تتجاوز الرقابة والمحاسبة والإعتبارات القانونية والشكلية لتطال الأداء من زاوية مردوده الإقتصادي والإجتماعي.

لا يمكن بناء علاقة سليمة بين المواطن والموازنة، إلا من خلال ثقته بأن ما يدفعه من رسوم وضرائب يصب فعلاً في مالية عامة ويوظف للخدمة العامة. وإن مناخ الثقة بين المجتمع المدني والدولة يعتمد بشكل كبير على إرساء مبادىء المساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام، وتحقيق المشاركة الفاعلة لكل فئات المجتمع وقطاعاته، ورفع مستوى الحوار في هذه المسائل إلى مرتبته العلمية والمهنية الصحيحة.

ويجب أن يكون المجتمع المدني قد تربّى على أساليب الديمقراطية ومارسها كي يستطيع القيام بدوره في مراقبة تنفيذ الموازنة، ويجب أيضاً أن يكون قد نشأ في بيئة تستطيع التمييز، فكيف إذا كانت نسبة الأمية في الوطن العربي تفوق مثيلاتها في بلاد العالم بعشرات المرات؟..